

## "ريسبونسيبل بزنس" الفصلية: تمويل الشركات الناشئة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مع انطلاقة عامها الثالث، صدر العدد التاسع من مجلة "ريسبونسيبل بزنس" الفصلية المتخصصة وتضمن مجموعة من الأبحاث والمواضيع الاقتصادية - الاجتماعية من أبرزها: رؤية شاملة لموضوع تمويل الشركات الناشئة وتشجيع ريادة الأعمال، توجه جديد لإدارة مخاطر الأعمال، الاستفادة القصوى من الممارسات المسؤولة من خلال قياس الإنجازات وتقييم آثارها على المجتمع والبيئة، تنامي مفهوم "القيم المشتركة" في أذهان الأجيال الجديدة، وقصص نجاح مصرفية في حقل المسؤولية الاجتماعية ذات أبعاد وطنية.

وتضمن العدد دراسة معمقة للتعميم الوسيط الرقم 331 الصادر عن مصرف لبنان والخاص بالاستثمار المصرفي في الشركات الناشئة والدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الملتزمة بهذا التعميم في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وكذلك في استحداث فرص العمل والتشجيع على الابتكار. ويلقي الموضوع الضوء على موقع لبنان في تحفيز مبادرات الأعمال للشباب والتوقعات المرتقبة بحسب تحليل عدد من الشخصيات المصرفية ومديري صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية وغيرهم عن التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال والتحديات المرتقبة.

وفي العدد بحث عن قدرة الشركات المتنامية على إدارة مخاطرها البيئية والاجتماعية من خلال تطبيق استراتيجي أشمل للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة في صلب أعمالها، وتحديداً من خلال إدارة أنجع لكل مواردها والتأثير الإيجابي لذلك على مردود الشركة ونموها على المدى الطويل.

كما ويشكل إعداد التقارير السنوية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة موضوعاً أساسياً في هذا العدد في ظل زيادة عدد الشركات المصدرة لهذه التقارير نظراً لتأثيرها المباشر على صورة الشركة داخلياً وخارجياً. ويتضمن أبرز الأخطاء المرتكبة في إعداد مثل هذه التقارير والتي تحول دون حصول الشركات على النتائج المرجوة منها لجهة تحسين صورتها وإشراك محيطها بشكل فاعل.

ويعرض العدد لأساليب جديدة تطمح إليها الأجيال الجديدة من رواد الأعمال الشباب والتي تركز على مفهوم "القيم المشتركة" في إدارة الأعمال بحيث تتفوق نوعية الإنجاز وأخلاقيات وقيم الأعمال على الأمان المالي الذي عادة ما كان يتصدر خيارات المتخرجين الجدد.

وفي ظل المراقبة المستمرة التي تخضع لها أعمال المصارف العالمية بعد الأزمة المالية الأخيرة، يعرض هذا العدد ما تحرص عليه بعض هذه المصارف الكبرى من مراجعة معايير الحوكمة بل وسعيها لأن تصبح عامل أمان للمجتمعات التي تخدمها.

وأخيراً، يعرض العدد لاستراتيجية الميثاق العالمي للأمم المتحدة الممتدة للسنتين المقبلتين 2014-2016 والتي ترسي دعائم لجعل المسؤولية الاجتماعية أساساً لتحقيق مستقبل مستدام وآمن.